

Distr.
GENERAL

S/1998/862
16 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١١٧٤ (١٩٩٨) المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨. ويتضمن التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/491). كما يشمل استعراضا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حتى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢ - ولا تزال ممثلي الخاصة ومنسقة عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك السيدة اليزبث رين (فنلندا) تتولى قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويساعدها في هذه المهام السيد ريتشارد مونك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، الذي يقوم بدور مفوض قوة الشرطة الدولية. ولا يزال القوام المأذون به لقوة الشرطة الدولية هو ٢٠٥٧ شرطياً.

ثانياً - أنشطة البعثة

٣ - تواصل قوة الشرطة الدولية تغيير بؤرة اهتمامها من الرصد عامة إلى أنشطة أكثر تخصصاً وهي: إعادة هيكلة الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا، وتوفير التدريب والمشورة للشرطة وضمان حرية التنقل، ورصد وإجراء التحقيقات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان على يد وكالات إنفاذ القانون المحلية.

إعادة هيكلة الشرطة

٤ - حدث بعض التقدم في المرحلة الأولى من إعادة هيكلة الشرطة، في اتحاد البوسنة والهرسك (الاتحاد). وقد بدأت وزارة الداخلية الاتحادية عملها رسمياً في ١ تموز/يوليه، بعد الاتفاقات التي تأخرت مدة طويلة بين المسؤولين البوسنيين والكرواتيين بشأن التوازن العرقي وتقاسم السلطة في الوزارة، وإجراء تعديلات على القانون الاتحادي فيما يتعلق بالشؤون الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك توصل المسؤولون الكرواتيون والبوسنيون إلى اتفاق في المقاطعة ٤ (زينتشا) بشأن إنشاء هياكل مشتركة للشرطة في وزارة داخلية المقاطعة، وفي إدارة الشرطة في شتى أنحاء المقاطعة. ومن ناحية أخرى، يستمر المسؤولون الكرواتيون في إعاقه شروع دوائر الشرطة في عملها رسمياً في المقاطعتين ٨ (ليوبوسكي) و ١٠ (ليفنو).

لأسباب التي ذكرتها في تقريره المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (الفقرتان ٤ و ٥). وما برحت البعثة تجتمع بالمسؤولين الكرواتيين والبوسنيين والصرب في هذه المقاطعات، فضلا عن المسؤولين البوسنيين في المقاطعات ١ (بيهاتش)، و ٥ (غورازده) و ٩ (سراييفو) من أجل حل المسائل المتعلقة.

٥ - وبغية التحضير للمرحلة الثانية من إعادة هيكلة الشرطة، التي وصفتها في تقريره المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٩٨ (S/1998/227، الفقرة ٦)، شرعت قوة الشرطة الدولية في إجراء تقييم منظم لنوعية عملية إصلاح الشرطة الجارية في الاتحاد، بغية تقييم مدى نجاح قوات الشرطة المشتركة في القضاء على هياكل القيادة الموازية المستندة إلى أسس عرقية، وإقامة معايير تضيي الطابع الديمقراطي على الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك قامت البعثة بنشر أول ٨٧ من الراصدين والمستشارين التابعين لقوة الشرطة الدولية الموجودين في مقر مسؤولي الشرطة الاتحادية الرفيعة المستوى على مستويات الاتحاد والمقاطعات والبلديات في الحكومة. وعلاوة على ذلك أتمت أفرقة تقييم الشرطة المنشأة حديثا، والتي كانت تسمى من قبل "أفرقة ضمان الالتزام"، وضع دليل مرجعي عن مركز إصلاح الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا، يمثل نموذجا تستمد منه في الوقت الراهن استراتيجيات المرحلة الثانية لإصلاح الشرطة.

٦ - وقد حدث تقدم أقل في إعادة هيكلة الشرطة في جمهورية صربسكا، بالرغم من أن ١٣ من الراصدين التابعين لقوة الشرطة الدولية أصبحوا موجودين مع مسؤولي وزارة الداخلية، في مراكز أمنية عامة مختارة. ومع أن الوزارة خفضت حجم قوة الشرطة بصورة كبيرة ليصبح ٧٦٧ ٩ ضابطا، فلا يزال هذا الرقم فوق الحد الأعلى المتفق عليه وهو ٥٠٠ ٨ ضابط. وقد دعا إعلان مؤتمر لكسمبرغ لإقرار السلام في حزيران/يونيه ١٩٩٨ حكومة جمهورية صربسكا إلى تعيين ٤٠٠ ضابط من الأقليات بحلول ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، وإلى إنشاء قوة شرطة مختلطة استنادا إلى نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٧. بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد بحث وزير الداخلية ميلوفان ستانكوفيتش فيما بعد خططا لنشر "مراكز فرعية للشرطة المختلطة"، تتألف من خليط متساو من الشرطة الصربية وغير الصربية في مناطق تحدد لعودة المشردين واللاجئين. ومن ناحية ثانية، يعتقد كلا من الرئيس بلافسيتش والوزير ستانكوفيتش أن المبادئ التي يسند إليها إعلان لكسمبرغ لا تتفق مع مبادئ إعادة هيكلة الشرطة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، والتي ذكرتها في تقريره المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (S/1997/966، الفقرة ٤)، ومع سرعة دنو موعد إجراء انتخابات ١٣ أيلول/سبتمبر، يبدو رئيس وزراء دوديك غير قادر على دفع وتيرة التقدم في خطط البعثة المتعلقة بالتعيين من بين الأقليات مع أنه ما برح يواصل الاجتماع بممثلي الخاص بشأن هذه المسائل. وتعتزم البعثة مواصلة سياسة إعادة الهيكلة في جمهورية صربسكا بمزيد من الهمّة عقب الانتخابات الوطنية، وتعيين الحكومة الجديدة.

٧ - وسيزداد ارتهان التقدم المقبل في عملية إعادة هيكلة الشرطة، على تلقي المساعدة (في شكل ملابس رسمية ومعدات)، التي تقدم من خلال الصندوق الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة في البوسنة

والهرسك، الذي يوفر أموالاً من أجل المساعدة التقنية والمادية لقوات الشرطة المحلية. وتلقى هذا الصندوق حتى الآن ٠٤٦ ١٤٠ ٨ دولاراً، استخدم منها ٠٦٩ ١٩٨ ٧ دولاراً في أنشطة البرنامج في البوسنة والهرسك، كما استخدم مبلغ ٩٧٧ ٩٤١ دولاراً في برنامج تكاليف الدعم. وستساعد المساعدة السخية المقدمة من حكومات كندا واليابان ولكسمبرغ والنرويج وسويسرا وإيطاليا والمملكة المتحدة على المحافظة على الوتيرة الحالية لإعادة هيكلة الشرطة. وقد أتمت البعثة المرحلة الأولى لاستعراض الصندوق الاستثماري، والتي كشفت عن عجز قدره ٦٧ مليون دولار فيما يتعلق ببرامج تطوير الشرطة المحلية المرتقبة. وأناشد حكومات البلدان الأخرى على أن تتبرع أيضاً للصندوق الاستثماري للشرطة الدولية.

تدريب الشرطة

٨ - يواصل البرنامج التدريب ومنح الشهادات لقوات الشرطة الدولية بغية المساعدة على تعزيز مبادئ وممارسات الشرطة ذات الطابع الديمقراطي وتجريدها من الطابع السياسي باعتبارها عناصر أساسية في إصلاح الشرطة. وفي الاتحاد أتم ٣٤٤ ١٠ ضابطاً (٩٠ في المائة) من أصل ٥٠٠ ١١ ضابط من المأذون لهم، دورة لمدة أسبوع عن الكرامة الإنسانية، كما أتم ٣٩٧ ٦ ضابطاً (٥٥ في المائة من مجموع قوة الشرطة) دورة التدريب الانتقالي التي استغرقت ثلاثة أسابيع وحيث جرى استعراض مهارات الشرطة الأساسية وعولجت بالتفصيل وسائل اضماء الطابع الديمقراطي على الشرطة. ويقتضي الأمر استكمال هاتين الدورتين لمنح شهادة الشرطة الدولية لفرادى ضباط الشرطة. وسيتم منح الشهادات وإصدار بطاقات الهوية لكامل قوة الشرطة الاتحادية بحلول كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ومنذ تموز/يوليه ١٩٩٨، أجرت قوات الشرطة الدولية تحريات عن خلفيات ٥٥٩ من ضباط الشرطة المعيّنين حديثاً في الاتحاد. وفي جمهورية صربسكا، أتم ٧٩٣ ٥ ضابطاً (٦٨ في المائة) من أصل ٥٠٠ ٨ من الضباط المأذون لهم، دورة الكرامة الإنسانية، إلا أن ٥٩٩ ضابطاً فقط (٧ في المائة من المجموع) حضروا دورة التدريب الانتقالي. وأتم ٢٢٣ من ضباط شرطة الاتحاد تدريبهم على وسائل مواجهة الجموع، تحت إشراف وحدة التدريب المتخصص، في قوة الشرطة الدولية، وأتم ٧١١ ضابطاً التدريب في مجال مراقبة الحدود، كما حضر ٢٩ ضابطاً دورة في الاستخدام الأساسي للكلاب.

٩ - ويستمر بذل الجهود لمساعدة الشرطة المحلية على استحداث أكاديميات عصرية للشرطة. وقد انتقلت أكاديمية الشرطة الاتحادية إلى فراشا في تموز/يوليه ١٩٩٨ وستستمر في تقديم التدريب الأساسي للمعيّنين في الشرطة، وتوفر دورات قوة الشرطة الدولية في مجال كرامة الإنسان والتدريب الانتقالي. وقد شرعت قوات الشرطة الدولية في التعاون مع وزراء الداخلية الاتحاديين والمقاطعات، من أجل تعيين مرشحين من الأقليات، للمشاركة في دورة أكاديمية الشرطة المقبلة.

١٠ - وكما ذكرت في تقرير المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (انظر S/1997/694، الفقرة ٨)، وبموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع قوة تثبيت الاستقرار التي يقودها حلف شمال الأطلسي (ناتو)، شرعت قوة الشرطة الدولية في تقييم وإعادة تدريب ضباط من لواء مكافحة الإرهاب في شرطة جمهورية صربسكا. وسيتمكن هذا التدريب الضباط الذين أتموا بنجاح التدريب الانتقالي الذي نظمته الشرطة الدولية، وبرنامج

منح الشهادات، على التحول من القيام بالرصد لصالح قوة تثبيت الاستقرار إلى قوة الشرطة الدولية وتأهيلهم لكي يتم تعيينهم في منظمة جديدة تسمى دائرة الشرطة الخاصة أو في قوات الشرطة المحلية. ومن ناحية ثانية، سيقوم الراصدون التابعون لقوة الشرطة الدولية الذين تم نشرهم في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة باستعراض متعمق لـ ١٣١ من بين ٥١٥ من ضباط لواء مكافحة الإرهاب لاحتمال تورطهم في جرائم الحرب، وذلك بعد أن أجرت المحكمة استعراضاً أولياً لهم.

١١ - وعلى إثر التوصيات المقدمة من مؤتمري إقرار السلام، المعقودين في لندن وبون وفقاً لقرار مجلس الأمن ١١٦٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٨، عينت البعثة ٣٠ راصداً متخصصاً لتوفير موظفين لمراقبة المخدرات والجريمة المنظمة والنظام العام، ووحدات لمواجهة الحوادث الخطيرة. وقد بدأ ضباط هذه الوحدات في الوقت الراهن، في وضع برامج تدريبية للشرطة الدولية في هذه المجالات وأجرى البعض التدريب الأولي.

١٢ - وقد بدأت البعثة مؤخراً مشاريع في الأقاليم، لوضع معايير لأداء الشرطة المحلية، بما في ذلك نظم إدارة الأفراد، للمحافظة على التوازن العرقي المطلوب، مع المحافظة على خدمة جيدة للشرطة، وإدراج الشرطة المحلية في تقييمها للإصلاح. وفي الوقت الذي تواصل فيه البعثة تطوير قدرتها الداخلية على إدارة مجموعة كاملة من المعلومات اللازمة لإصلاح الشرطة ستحتاج إلى الدعم المادي في هذه الجهود التي تبذلها.

حرية التنقل

١٣ - واصلت قوة الشرطة الدولية تعزيز حرية التنقل داخل كل كيان وفيما بين الكيانيين. وفي إطار سياسة مراقبة حركة المرور والجريمة، التي نشأت من التنفيذ الناجح لسياسة نقاط التفتيش (S/1997/468)، تواصل قوة الشرطة الدولية الموافقة على أقل من عشر نقاط للتفتيش يوميا للبلد بأكمله. وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تشجيع الشرطة المحلية على استبدال نقاط التفتيش بدوريات متحركة ومرتجلة من أجل الاضطلاع بمهام منع الجريمة العادية والكشف عنها ومهام الشرطة المتصلة بتوفير الأمن والسلامة. وتشجع أيضاً مسؤولي الشرطة من الاتحاد وجمهورية صربسكا على تبادل المعلومات والتعاون في التحقيقات.

١٤ - وكان تعاون البعثة الوثيق مع مكتب الممثل السامي في الأخذ بلوحات ترخيص موحدة ووثائق موحدة لتسجيل المركبات في جميع أنحاء البلد، بمثابة أهم تقدم مفرد في حرية التنقل. والمشروع على وشك الاستكمال. وأبلغت سلطات وزارة الداخلية في كلا الكيانيين أن توزيع لوحات الترخيص والوثائق يجري بمعدل أسرع من المقدر أصلاً. وبغية قياس أثر المشروع على رغبة الجمهور في السفر، قامت قوة الشرطة الدولية بمراقبة عدد المركبات التي تعبر خط الحدود بين الكيانيين يوميا في تسع نقاط مختلفة وبجمع البيانات الإحصائية التي أوضحت حدوث زيادة بنسبة مائة في المائة في عمليات التنقل. وبغية تفسير التأخير في إصدار لوحات ترخيص إضافية ووثائق تسجيل المركبات والإقلال إلى أدنى حد من المشاكل التي

تواجه الناخبين في المركبات ذات اللوحات القديمة خلال فترة الانتخابات، قام مكتب الممثل السامي بتمديد الموعد النهائي الذي يتعين على جميع المركبات البوسنية أن تحمل قبل حلوله لوحات الترخيص الجديدة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر.

عمليات التفتيش عن الأسلحة

١٥ - تواصل قوة الشرطة الدولية التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار في إجراء عمليات تفتيش عن الأسلحة في مرافق الشرطة. وانخفض معدل تواتر عمليات التفتيش مع انخفاض عدد الانتهاكات. وفي الفترة الواقعة بين ٢٠ أيار/مايو و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، جرى الاضطلاع بـ ١٧٦ عملية تفتيش عن الأسلحة: ٨٢ في جمهورية صربسكا و ٩٤ في الاتحاد. وجرى الكشف عن الأسلحة في ١٤ موقعا في جمهورية صربسكا وفي ثلاثة مواقع في الاتحاد. وقامت قوة تثبيت الاستقرار بمصادرة ٥٨ قطعة سلاح إجمالا، و ٧٨ قنبلة يدوية، و ٤١٠ ١ طلقة ذخيرة.

التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى

١٦ - تواصل البعثة العمل بصورة وثيقة مع الوكالات الدولية الأخرى. وتعاونت البعثة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإعداد لانتخابات ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقامت بتأمين الاتفاق بين وزيرى داخلية الكيانين فيما يتعلق بالأمن خلال الانتخابات، وتولت مراقبة ترتيبات الأمن بواسطة الشرطة المحلية من أجل نقل المواد الخاصة بالانتخابات، وقدمت المشورة إلى الشرطة المحلية بشأن خطط الأمن الخاصة بيوم الانتخابات. وتواصل البعثة أيضا تعاونها الوثيق مع مكتب الممثل السامي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدعم عودة المشردين واللاجئين. وهي تعمل مع الشرطة المحلية لإعداد خطط الأمن المتعلقة بزيارات التقييم والعودة. وبدأت العمل بصورة وثيقة مع مكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة تقديم المساعدة في مجال الجمارك والضرائب التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل إنشاء قوة واحدة لشرطة الحدود ستغطي البلد بأكمله.

اضطلاع الأفراد المحليين لإنفاذ القوانين بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان

١٧ - قام مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، وفقا لولايته، بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بواسطة أفراد إنفاذ القوانين والإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته السلطات في معالجة هذه الانتهاكات، وإيلاء اهتمام شديد باستجابة الشرطة المحلية لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعودة وذات الحافز السياسي والمتصلة بنوع الجنس في مناطق بوغوينو، وستولاك، وكابليينا، وموستار، ودولياني، وفيليكلا دوسا، وكليسا، ودرفار، وغراديسكا، وكوتورفاروس، وبريكو الخاضعة للإشراف. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بدأ المكتب تحقيقات تتعلق بحقوق الإنسان في ٤٨٧ ١ حادثا وأغلق ٦٢٩ ملف حالة. وتعلق هذه الحالات بصفة عامة بانتهاك مباشر ارتكبه الشرطة والوكالات الأخرى لإنفاذ القوانين، وبإهمال الشرطة المحلية الاستجابة للانتهاكات ضد الأقليات، وبمنازعات الملكية التي تنطوي على انتهاكات من قبل المجالس البلدية وسلطات الإسكان والسلطات القضائية. واستجابة للتطورات في درفار وبال، أنشأت قوة الشرطة الدولية أفرقة لدعم التحقيق لزيادة التحقيقات التي يضطلع بها مكتب حقوق الإنسان.

١٨ - وفي ٣ تموز/يوليه، كشف مكتب حقوق الإنسان النقيب عن تقرير يتعلق بـ ٣٧ حادثاً ذي صلة بالعودة في المقاطعة ٧ (موستار)، بما في ذلك حرائق وتفجيرات والقذف بالحجارة وتحريشات ضد البوسنيين العائدين في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية، وهي الحوادث التي وقعت في ستولاك، وكابليينا، ودولياني، وموستار من آذار/ مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٩٨. وحث تقرير البعثة الوزير على كفالة تسيير أعمال الوزارة باعتبارها منظمة موحدة ذات خطوط اتصال واضحة، وإقامة آليات فعالة للمراقبة، وتحسين نوعية تحقيقات الشرطة، وإعداد خطط الأمن على وجه السرعة، والأخذ بمفاهيم شرطة المجتمع المحلي. وكانت استجابة شرطة المقاطعة ٧ غير كافية وجرى حتى الآن تنفيذ بضع توصيات. ولم تقم الشرطة المحلية بإلقاء القبض على أي من المشتبه في صلتهم بهذه الحوادث. وتواصل البعثة التعاون مع مكتب الممثل السامي في الضغط على سلطات المقاطعة لاتخاذ الإجراء المناسب.

١٩ - وفي ١٧ تموز/يوليه، كشف مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة أيضاً عن تقرير يتعلق باستجابة السلطات المحلية لحادث قتل مزدوج لعائدين صرب وأعمال الشغب اللاحقة التي قام بها الكروات في درفار في نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/491، الفقرتان ٢٣-٢٤). وتوصل التحقيق إلى أن استجابة شرطة درفار لحوادث القتل والشغب كانت غير كافية وتعارض مع التزامات توفير الحماية لجميع مواطني درفار. وفي رسالة موجهة إلى السلطات المحلية مرفقة بالتقرير، طلب مفوض قوة الشرطة الدولية بأن تكشف شرطة درفار وشرطة المقاطعة على الفور أعمال التحقيق وأن تشرع في إجراء تحقيق داخلي بشأن استجابة شرطة درفار لأعمال الشغب. وفي حين أن الشرطة المحلية قد اتخذت بعض الخطوات للاستجابة لهذه المطالب، بما في ذلك توجيه بعض التهم البسيطة إلى بعض المشتريين في أعمال الشغب، فإن الامتثال كان غير كافٍ بصفة عامة. وتواصل البعثة التعاون مع مكتب الممثل السامي في الضغط على السلطات المحلية لاتخاذ إجراء مناسب، بما في ذلك إجراء تحقيق مستقل.

٢٠ - وفي أعقاب تحقيق البعثة في ادعاءات بوقوع تعذيب وسوء معاملة من جانب شرطة تسليك (نفس المرجع، الفقرة ٢٥)، قام مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بالكشف عن تقرير عن إجراء تحقيق في ثلاث قضايا تعذيب وإساءة معاملة، واضطلعت بإجرائه لجنة أنشأها وزير داخلية جمهورية صربسكا. وأدت النتيجة التي توصلت إليها اللجنة والمتمثلة في أن ضباط شرطة تسليك قد أساءوا استعمال سلطتهم، إلى اتخاذ إجراءات تأديبية ضد ٣٢ من ضباط الشرطة وتوجيه اتهامات جنائية إلى ١٠ منهم. وجرى وقف ١٧ ضابطاً إجمالاً عن العمل في تموز/يوليه.

٢١ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه، أنشأ مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة فريقاً لدعم التحقيقات لمراقبة تحقيقات الشرطة المحلية (بما في ذلك تلك التي أجراها فريق من وزارة الداخلية الاتحادية)، والاضطلاع بإجراء تحقيق مستقل في مجموعة من حوادث مقتل بوسنيين كروات في منطقة ترافنيك وفيتيس في المقاطعة ٦. ودفعت أعمال التحقيق المستقلة التي تضطلع بها قوة الشرطة الدولية محققي الوزارة الاتحادية

إلى متابعة اتخاذ مبادرات هامة عديدة لم تراعى من قبل. ويجري حالياً تحقيق قوة الشرطة الدولية في حوادث القتل هذه.

٢٢ - وجرى نشر فريق آخر لدعم التحقيقات لخص الأنشطة المحيطة بحادث قتل نائب رئيس مركز الأمن العام في بال في ٨ آب/أغسطس. وفي ١٨ آب/أغسطس، اكتشف محققو قوة الشرطة الدولية وجود سبعة رجال محتجزين بصورة غير قانونية وتوصلوا إلى إطلاق سراحهم، وكان قد جرى احتجازهم في أحد المصانع لمدة تسعة أيام وزعم أنهم تعرضوا لإيذاء بدني على أيدي فريق التحقيق التابع لوزارة الداخلية. وفضلاً عن ذلك، زعم الأشخاص السبعة الذين اتهموا بالقتل بصفة رسمية لقوة الشرطة الدولية أنهم تعرضوا لإيذاء بدني خلال عمليات الاستجواب التي اضطلع بها مسؤولو الشرطة بجمهورية صربسكا. وكشفت معلومات أخرى جرى الكشف عنها خلال تحقيق أجرته قوة الشرطة الدولية عن احتمال ارتكاب شرطة جمهورية صربسكا لأعمال غير مشروعة وانتهاكات خلال تحقيقها في حادث القتل. وتضطلع قوة الشرطة الدولية حالياً بالتحقيق في هذه التطورات.

الشؤون المدنية

٢٣ - واصل موظفو الشؤون المدنية التابعين للبعثة العمل بصورة وثيقة مع قوة الشرطة المدنية فيما يتعلق بمسائل إعادة هيكلة الشرطة، وحرية التنقل وحقوق الإنسان. وقاموا بالمعونة في وضع استراتيجية لتعيين ضباط الشرطة من الأقليات النازحة في قوات الشرطة في الاتحاد وجمهورية صربسكا وإعادتهم إليها. وكانوا قد عملوا مع قوة عمل الشرطة الدولية في أفرقة تقييم الشرطة وأفرقة دعم التحقيقات. وقام مكتب الشؤون المدنية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، بالإشراف على تنفيذ الموظفين البوسنيين للأخذ بلوحات الترخيص الموحدة الجديدة ووثائق التسجيل الموحدة. وعمل موظفو الشؤون المدنية بصورة وثيقة في مشروع رصد الزيادات في حرية التنقل عبر خط الحدود الفاصل بين الكيانين وعبر الحدود الدولية. وبدأوا الآن في التعاون بصورة وثيقة مع قوة الشرطة المدنية ومكتب الممثل السامي في وضع استراتيجية لشرطة الحدود البوسنية. وتعاونوا مع قوة الشرطة الدولية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الإعداد لانتخابات ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٢٤ - وعمل مكتب الشؤون المدنية التابع للبعثة بصورة وثيقة، بتوجيه من ممثلي الخاص، مع وكالات الأمم المتحدة التي تسعى إلى معالجة احتياجات إعادة البناء المثبطة للهمم في سبرنتشا. ويواصل موظفو الشؤون المدنية التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفرقة العمل المعنية بالعودة وإعادة البناء بشأن مسألة عودة اللاجئين والمشردين. ومكنت المساعي الحميدة لمكتب الشؤون المدنية السلطات البوسنية في غورازدي والسلطات الصربية في البلديات المحيطة لغورازدي في التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون الاقتصادي وبشأن المساعدة المتبادلة في حالات الطوارئ.

٢٥ - وتولت وحدة تدريب الشؤون المدنية تدريب أكثر من ٧٠٠ مراقب بقوة الشرطة الدولية منذ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وحتى انعقاد دورات الإعداد لتولي الوظائف في مجالات تاريخ البوسنة والسياسة

البوسنية، وثقافة التفاوض والتعاون مع الوكالات الدولية الأخرى. وقامت بوضع نموذج جديد لمراقبة الانتخابات وبدأت في التعاون بصورة أوثق مع قسم التدريب والدعم الداخلي التابع لقوة الشرطة الدولية في توحيد وتحسين المستوى الكلي للتعليم في تدريب البعثة. وواصلت الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق لإطلاع موظفي الشؤون المدنية الذين وصلوا حديثا على الشؤون الميدانية وبدأت في إنتاج مواد مرجعية لقوة الشرطة المدنية ومكاتب الشؤون المدنية في جميع أنحاء البعثة. وقامت وحدة التدريب أيضا بتنظيم حلقات عمل بشأن القضايا الصربية وقانون المملكتات البوسنية من أجل موظفي الشؤون المدنية وأفراد قوة الشرطة الدولية وموظفي حقوق الإنسان، كما قام خلالها رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في البوسنة والهرسك بتقديم عرض لانتخابات ١٢ أيلول/سبتمبر لجميع موظفي البعثة.

تقييم النظام القضائي

٢٦ - وافق مجلس الأمن، بموجب القرار ١١٨٤ (١٩٩٨) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨، على أن تنشئ البعثة برنامج لرصد وتقييم نظام المحاكم في البوسنة والهرسك كجزء من برنامج شامل للإصلاح القانوني يتولى الممثل السامي تنسيقه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت البعثة تقدما في إنشاء البرنامج، المعروف ببرنامج تقييم النظام القضائي.

٢٧ - وناقش ممثلي الخاص الولاية الجديدة مع السلطات القضائية والرابطات القانونية في الاتحاد وجمهورية صربسكا، والتي رحبت بالبرنامج باعتباره جوهرية للإصلاح القضائي. وواصلت البعثة تعاونها الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى في وضع البرنامج. واستنادا إلى تبادل رسائل بيني وبين الأمين العام لمجلس أوروبا في بداية عام ١٩٩٨، قدم خبير استشاري لمجلس أوروبا المشورة إلى البعثة بشأن وضع منهجية لعمليات البرنامج.

٢٨ - واستكملت البعثة اختيارها لـ ١٨ محاميا دوليا و ٨ محامين محليين للبرنامج ومن المتوقع أن ينضموا إلى البعثة قريبا. وأحرزت الاستعدادات تقدما بالفعل لعقد دورة تدريبية مبدئية لهم لدى وصولهم مدتها ثلاثة أسابيع في مجال البيئة السياسية والنظم القانونية للبوسنة والهرسك. وأبدى خبراء قانونيون من البوسنة والهرسك ومن مجلس أوروبا رغبتهم في توفير التدريب بشأن النظم القانونية البوسنية والاتفاقية الأوروبية. وقد تعرف كبار الموظفين بالبعثة بالكامل على خطط عمليات البرنامج وتفاصيل علاقته التنظيمية مع الأجزاء الأخرى بالبعثة. وجرى وضع خطط لتنسيق أنشطة البرنامج مع العمل اليومي لقوة الشرطة الدولية والشؤون المدنية.

الصندوق الاستثماري

٢٩ - وواصلت وحدة الصندوق الاستثماري رصد تنفيذ مشاريع صندوقها سريع الأثر في مقاطعة سراييفو. وأحرز الصندوق والإدارة المالية في البعثة تقدما آخر في التسويات المالية لمشاريع الصندوق الاستثماري والصندوق السريع الأثر. وفي ١ أيلول/سبتمبر أعادت البعثة تنظيم إدارة الصندوق الاستثماري لسراييفو والصندوق الاستثماري لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشرطة وأدمجتها في كيان واحد.

ثالثا - أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٣٠ - حسبما جاء في تقرير المورخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/491) واصل ممثلي الخاص التركيز على الاهتمامات المشتركة لمختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في البوسنة والهرسك، وقدم لها إفادات دورية عن نهج البعثة إزاء التطورات الحاصلة هناك، وقدم إليها مشورة بشأن مسائل الأمن في منطقة البعثة. ومن جانبها ركزت الوكالات على الأنشطة الرامية إلى تخفيف ضائقة السكان الحاليين في سربرنيتسا وأبقت محور اهتمامها منصبا على وضع مناهج دراسية في مادتي التاريخ واللغة خالية من الدعايات التي تحض على الكراهية.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣١ - أنيط بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة اختصاص محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وفي آب/أغسطس ١٩٩٦ افتتح مكتب سراييفو الميداني، وهو واحد من ثلاثة مكاتب ميدانية أنشأتها المحكمة، لتقديم الدعم لجهود التحقيق التي يضطلع بها مكتب المدعي العام في لاهاي. وقد أسفرت التحقيقات التي أجرتها المحكمة عن توجيه الاتهام على وجه الإجمال إلى ٧٥ شخصا في لوائح اتهام علنية. وعقب سحب لوائح الاتهام الموجهة إلى ١١ شخصا منهم في أيار/مايو ١٩٩٨، بقيت قيد المعالجة، ٢١ لائحة اتهام علنية موجهة إلى ٥٩ شخصا إضافة إلى عدد من لوائح الاتهام التي لم تعلن محتوياتها. وفي إطار هذه اللوائح هناك ٢٦ شخصا رهن الاحتجاز، وفي إضافة إلى ست محاكمات جارية. وقد أسفر برنامج صيف عام ١٩٩٨ لاستخراج الجثث لغرض جمع الأدلة عن تحقيق نتائج إيجابية. وبلغ عدد الجثث التي استخرجت رفاتها من سبعة مواقع ما يقرب من ٥٠٠ جثة، كما استخرجت ملابس ومتعلقات شخصية لأغراض التعرف على الهويات. وكان كثير من الجثث لأشخاص معصوبي الأعين قيدت أيديهم خلف ظهورهم، مما يدل على أنهم أعدموا.

منظمة العمل الدولية

٣٢ - واصلت منظمة العمل الدولية تركيزها على تدريب الفئات الضعيفة من المتعطلين عن العمل في قطاعات البناء في الشمال الغربي من الاتحاد (بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتدريب المتعطلين عن العمل في مجالي الكهرباء والميكانيكا في غورادزه (بتمويل من حكومة اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وتعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق مراكز جديدة لتطوير الأعمال التجارية قرب بركو وبيهاتش وبانيالوكا وموستار، والإعداد لإنشاء مراكز مماثلة حول سراييفو (بتمويل من حكومة إيطاليا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ (وتشجيع الحوار الاجتماعي من حكومة إيطاليا).

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٣٣ - اضطلعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة، بمشاريع تدريب في مجال حقوق الإنسان لمراقبي قوة الشرطة الدولية بدأ تنفيذها في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقدمت المفوضية دعمها إلى السيد جيرى دينستبير، الممثل الخاص، في الاضطلاع بالولاية المنوطة به

وتولت تنظيم البعثة التي أجراها في البوسنة خلال الفترة من ٤ إلى ٩ تموز/يوليه. وفي مجال الإصلاح القضائي، قدمت المفوضية خبرة فنية لفريق معني بإصلاح القوانين الجنائية في جمهورية صربسكا، ورصدت محاكمات مجرمي الحرب، ونفذت مسوحات لتقييم احتياجات المحاكم في جمهورية صربسكا. وقدم موظفو المفوضية يد العون في الأعمال والتنفيذ المتصلين بقرارات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وواصلوا جهودهم لتعزيز تنفيذ الأنشطة المتصلة بإدماج مسألة الجنسين في أعمال مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، وشاركوا في أفرقة العمل الساعية إلى التوصل لحلول لمشاكل حقوق الإنسان المتعلقة بالنظام التعليمي في البوسنة والهرسك.

٣٤ - وقد تبادل ممثلي الخاص ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان رسائل للتأكيد على زيادة أواصر التعاون بين المفوضية والبعثة. وبموجب الصلاحيات المتفق عليها سيتولى ممثلي الخاص سلطة تنفيذية تتعلق بالأنشطة الجارية التي تضطلع بها المفوضية، التي ستستمر تتلقى من المفوض السامي توجيهات فنية وتمويل ودعم إداري. وستواصل المفوضية دعم الأعمال التي يضطلع بها المقرر الخاص الذي تجرى كفالة استقلاليته في بنود الاتفاقات الجديدة.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٣٥ - واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودها لتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بلغ عدد اللاجئين والمشردين الذين عادوا إلى البوسنة والهرسك ٩٠ ٠٠٠ شخص. وقد عاد زهاء ٥٠ ٠٠٠ منهم في إطار برنامج الحكومة الألمانية للعودة، وحدثت زيادة ملحوظة في عدد العائدين خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ١٩٩٨. ويرجع معظم العائدين في أصولهم إلى جمهورية صربسكا، ويجري في الآونة الحالية إيواء أغلبهم في منطقتي سراييفو وتوزلا.

٣٦ - وشهد رقم العائدين إلى جمهورية صربسكا زيادة ملحوظة من ٢٣٠ شخصا، الذي أبلغ عنه في حزيران/يونيه، إلى ٢ ٤٤٠ شخصا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقدر عدد المشردين الذين عادوا إلى مواطنهم قبل الحرب في البوسنة والهرسك منذ شهر كانون الثاني/يناير بـ ٩ ٣٤٠ شخصا. كما عاد ٦ ٠٦٣ لاجئا ومشردا إلى مناطق الأقليات، حيث سجلت منطقتي درفار (بتقدير يبلغ ٢٢٣ ١ شخصا) وسراييفو (بتقدير يبلغ ٩٩٨ شخصا) أعلى الأرقام المتحققة. وتحدث أيضا عمليات عودة دون أن يجري تسجيلها لدى السلطات المحلية.

٣٧ - وتواصل المفوضية تشجيع عودة الأقليات حيث أعلنت عن ثلاث "مدن مفتوحة" إضافية في الاتحاد (هي إيدزا وزافيدوفيتشي وتوزلا)، حتى وصل عدد هذه المدن المفتوحة الآن إلى أربع عشرة مدينة. وبلغ عدد أفراد الأقليات العائدين إلى هذه "المدن المفتوحة" ١٠ ٠٠٠ نسمة. وتشجع المفوضية أيضا حرية التحرك عن طريق ٢٠ خط للحافلات على وجه التقريب تربط بين الكيانيين، قامت خلال هذا العام بنقل زهاء ٧٥٠ ٥٠٠ شخصا في ترحالهم.

٣٨ - وتواصل المفوضية، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم إلى الوزراء المسؤولين في الكيانات عن عودة المشردين ورعايتهم. ويواصل المكتبان أيضا رصد تنفيذ تشريع الملكية الجديد الذي أقره الاتحاد في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ومن المنتظر أن تقرر الجمعية الوطنية في جمهورية صربسكا تشريع الملكية خاصتها بعد الانتخابات العامة التي ستجرى في أيلول/سبتمبر. وتستمر المفوضية في تعاونها مع مكتب الممثل السامي ومجلس أوروبا في مساعدة الكيانات في صياغة قوانين جديدة تتعلق بالمواطنة والهجرة واللجوء. ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٨، سجلت المفوضية زهاء ٩٣٧ ١ شخصا لطالبي لجوء من كوسوفو. ويقدر أن ٧٠٠ ٤ لاجئ من أبناء هذه المنطقة موجودون الآن في البوسنة والهرسك. وقد استجابت المفوضية لاحتياجات إيوائهم وتقدم الدعم إلى السلطات في صياغة إطار قانوني يتعلق بطالبي اللجوء.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٣٩ - أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة استعراضاتها نصف السنوية مع نظرائها القطاعيين في الكيانات. وانتهى الفريق بالإعراب عن رضائه عن التقدم المحرز في التنفيذ، ووضع خططا فورية للتعاون المشترك بين القطاعات فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع الصحة والتعليم ومشاريع الصحة النفسية الاجتماعية. وفي غضون ذلك، استمر تنفيذ الأنشطة المعتادة. ففي القطاع الصحي، اشترت اليونيسيف أمصالا مع المواد اللازمة لحفظها. وفي قطاع التعليم، أعدت مادة تتعلق بالتوعية بالألغام، تشمل فقرات مكتوبة وفقرات مسموعة ومرئية من أجل نشر الوعي بين الأطفال. وفي قطاع الصحة النفسية الاجتماعية قدمت اليونيسيف الدعم للعائلات الكفيلة ليشمل تكوين مجموعات الدعم الأسري وتقديم اللوازم للعائلات الكفيلة والأطفال المكفولين في منطقتي بري دور وغورادزه. كما وسعت مشروعا معنيا بإدماج الأطفال المعوقين عقليا في النظام التعليمي العادي فأصبح يغطي ١٢ منطقة في البوسنة والهرسك. وفي سياق برنامجها للدعوة، نظمت اليونيسيف أيضا حلقة عمل في بري دور عن الرسوم المتحركة للأطفال وأنتجت فيلما متحركا عن حقوق الأطفال بعنوان "الضنار".

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٠ - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تركيز أنشطته على برامج إنمائية متعددة القطاعات يجري اختيارها على أساس المناطق. وتجمع هذه البرامج بين إصلاح الهياكل المادية والهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية مع بذل جهود إنمائية على صعيد المجتمع المحلي، كإعادة بناء المساكن والأشغال العامة وتطوير قطاع الأعمال. وتهدف هذه المشاريع بيئة تسمح بعودة اللاجئين والمشردين وتكفل إدماجهم مجددا في مجموع السكان بشكل سلس. ويقوم البرنامج بصورة متزايدة بوضع المسؤولية عن إدارة الخدمات على كاهل السلطات المحلية. ومن ناحية أخرى وسع البرنامج الإنمائي أنشطته برنامجا الفردي للتوظيف وبرنامجا البيئي ليشمل أيضا شرق جمهورية صربسكا. وكإجراء مؤقت لسد النقص القائم، يتولى البرنامج البيئي توفير عمالة محدودة في سياق تقديم المساعدة لتحسين الهياكل الأساسية والبيئية اللتين تضررتا بشدة. وتجري هذه الأنشطة جنبا إلى جنب مع برامج التدريب المهني وبرامج تطوير المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم لكفالة استدامتها. وفضلا عن ذلك يساعد البرنامج الإنمائي في بناء القدرات والمؤسسات

في مجال إدماج الجنسين ويكمل المبادرات المحلية الرامية إلى كفالة المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤١ - وقد نقلت مسؤولية إزالة الألغام رسمياً إلى الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٨، وعليه جرى إنشاء برنامج العمل المتعلق بالألغام في البوسنة والهرسك ليوسع من القدرة التي أنشئت مثلاً من خلال مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بإزالة الألغام. ويعمل البرنامج من خلال مركز الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في سراييفو الذي يتحمل مسؤولية توفير التنسيق والمشورة الشاملين لأعمال إزالة الألغام في البوسنة والهرسك. كما يعمل من خلال مركزي إزالة الألغام في الكيانين المسؤولين عن هذه المهمة كل في منطقته. ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بنشر تسعة أفرقة لإزالة الألغام في جميع أنحاء البلاد. ويستمر أيضاً تطوير قاعدة بيانات حقول الألغام، فيما يتولى البرنامج الإنمائي تدريب المديرين الحكوميين المسؤولين عن تنفيذ العناصر البرنامجية الأربعة (وهي التوعية بالألغام ومسح حقول الألغام وإزالة الألغام والتدريب). وفضلاً عن ذلك يعمل البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في إعداد حملة للتوعية بمخاطر الألغام.

٤٢ - ويجري تمويل برنامج الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام بالتبرعات المقدمة من مختلف المانحين عن طريق الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بإزالة الألغام الذي تأسس في عام ١٩٩٧. ولا يزال الصندوق يواجه فجوة في التمويل قدرها ١٥ مليون دولار ويسعى سعياً حثيثاً من أجل سدها.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٤٣ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أعمالها بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في وضع المناهج التعليمية الجديدة للمدارس في البوسنة والهرسك. وعملت أيضاً مع وزارة التعليم في إقليم سراييفو لإزالة المواد التمييزية من الكتب الدراسية في مجال العلوم الإنسانية المستخدمة في ذلك الإقليم. وبالإضافة إلى المشاريع التعليمية المشار إليها في التقرير السابق، تضطلع اليونسكو بإصلاح المدارس الابتدائية والثانوية في إقليمي سراييفو وزينتشا - دوبوي. وتعاونت اليونسكو أيضاً مع وزارة التعليم في إقليم بودرينيه في مجال تقييم الاحتياجات من المعدات والأثاث في المدارس التابعة للإقليم وستقوم اليونسكو بتمويلها. وفي ٣٠ تموز/يوليه، قامت اليونسكو والبنك الدولي ومدينة موستار، في آن واحد، بإصدار بيان مشترك بشأن إقامة شراكة بينهم لإصلاح الجسر القديم في موستار. وفي أيلول/سبتمبر، ستبدأ اليونسكو إعادة تشييد مسجد طباشيتشا.

البنك الدولي

٤٤ - يواصل البنك الدولي تنفيذ برنامج متنوع للتعمير والتنمية لا يزال يتركز على العناصر الرئيسية الثلاثة لعمل البنك وهي: تنسيق المنح، وتنفيذ المشاريع، وتقديم الدعم إلى البلد في عملية انتقاله إلى الاقتصاد السوقي عن طريق إسداء المشورة في مجال السياسة الاقتصادية والدعم في مجال الميزانية وميزان المدفوعات. وفي أعقاب النجاح الذي حققه مؤتمر آخر للمانحين عقد في شهر أيار/مايو الماضي

في بروكسل واشترك في تنظيمه البنك الدولي واللجنة الأوروبية، حيث تعهد المانحون بتقديم مبلغ إضافي قدره ١,٢٥ بليون دولار إلى البوسنة والهرسك، واصل البنك الإشراف على تنفيذ ٢٤ مشروعا من مشاريع التعمير التي قام بتمويلها مع مانحين آخرين. وقد تم الآن إنجاز العديد من هذه المشاريع بصورة تامة أو هي على وشك ذلك، ويركز البنك جهوده بصورة متزايدة على الإصلاحات القطاعية والاقتصادية التي من شأنها تعزيز النمو الذاتي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد زادت المؤسسة المالية الدولية، وهي المؤسسة التابعة لمجموعة البنك الدولي والتي توفر الدعم للقطاع الخاص، من استثمارات في البلد، وقامت مؤخرا بتمويل تسهيلات إئتمانية لشركات تصنيع الأخشاب.

٤٥ - وتشمل العمليات التي وافق عليها مجلس البنك الدولي مؤخرا مشروعا ثانيا لإصلاح الطاقة الكهربائية، ومشروعا للغابات، ومشروعا للتمويل العام لإئتمانات التكيف الهيكلي في كلا الكيانين، فضلا عن مشروع رائد لتوفير تسهيلات إئتمانية لجمهورية صربسكا. وبعد أن قدم البنك الدولي التمويل لإعادة تشييد المساكن في المناطق التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقام بتوفير التسهيلات الإئتمانية الصغيرة والهيكل الأساسية المحلية، فإنه يقوم حاليا بإعداد مشروع للتنمية المحلية لمساعدة البلديات في الحصول على إئتمانات لمشاريع الهياكل الأساسية ذات الأولوية في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي. ومن بين المشاريع الأخرى قيد الإعداد تقديم تسهيلات إئتمانية مصرفية ومؤسسية في مجال التكيف الهيكلي لمساعدة الكيانين على تنفيذ استراتيجيتهما المتعلقة بالتحول إلى القطاع الخاص، ومشروع للصحة الأساسية لإنشاء نظام مجتمعي للرعاية الصحية الأولية يتسم بفعالية التكلفة، ولتحسين إدارة القطاع الصحي، ومشروع رائد لحفظ التراث الثقافي. وسيجري الاضطلاع بهذا المشروع الأخير بالتنسيق مع اليونيسكو، كما سيتولى البنك تمويل إعادة تشييد جسر موستار والإشراف على هذه العملية، وإصلاح المدينة القديمة لتعزيز روح المصالحة وتحسين التعاون بين الإثنيات المتعددة. وسيساعد هذا المشروع أيضا على تعزيز قدرة البلد على إدارة تراثه الثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البنك بصورة وثيقة مع اليونيسكو في مشروع شعبي لتشغيل النازحات واللاجئات في إنتاج الملابس.

برنامج الأغذية العالمي

٤٦ - في آب/أغسطس، انتهى برنامج الأغذية العالمي من تنسيق معايير المستفيدين مع معايير الرعاية الاجتماعية التي تنتهجها الحكومة. ورحبت السلطات المحلية بالمعايير الجديدة وقامت بتنفيذها في معظم أنحاء البلد في ظل عملية رصد دقيقة يقوم بها موظفو البرنامج. ويبلغ حاليا حجم حالات المستفيدين من برنامج الأغذية العالمي ٢٥٣ ٠٠٠ حالة، بما يعادل ١٠ في المائة تقريبا من السكان. وسوف يتذبذب هذا الرقم حسب حالة اللاجئين والمشردين والعائدين والمتضررين بالحرب في البوسنة والهرسك، بيد أنه لا يحتمل له أن يتغير بصورة كبيرة أثناء المرحلة التي سيتم فيها الإنهاء التدريجي لعملية المعونة الغذائية الطارئة التي يضطلع بها البرنامج في البوسنة والهرسك، والتي من المقرر الانتهاء منها في منتصف عام ١٩٩٩. وهناك وكالات أخرى تضطلع ببرامج للمعونة الغذائية في البوسنة والهرسك، مثل رابطة الأعمال الخيرية المسيحية الأرثوذكسية الدولية، ووكالة السبتيين للإغاثة الإنمائية، وجمعية الصليب الأحمر الأمريكية، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، والتي قامت أيضا بتنفيذ نفس المعايير، بما يكفل الاستمرارية وتجنب

الازدواجية. وتقوم هذه الوكالات على رعاية قرابة ١٠٤ ٠٠٠ من المستفيدين من المعونة الغذائية. وتوجد حالياً ثغرات رئيسية في قنوات توفير الأغذية، حيث لا تتوفر مواد غذائية للتوزيع خلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. ويساور برنامج الأغذية العالمي القلق من أن الاحتياجات من المعونة الغذائية لن يتم تلبيتها بالكامل أثناء الفترة الحرجة التي سيتم فيها الإنهاء التدريجي لبرنامجهم.

منظمة الصحة العالمية

٤٧ - واصلت منظمة الصحة العالمية دعم وزارة الصحة في كلا الكيانين فيما يتصل ببرامج إصلاح أداء الرعاية الصحية والصحة الوقائية. وفي جمهورية صربسكا، تقوم السلطات الصحية بوضع خطط تنفيذية تفصيلية على أساس خطتها الاستراتيجية لإصلاح الرعاية الصحية، التي اعتمدت في أيار/مايو ١٩٩٧. وساعدت منظمة الصحة العالمية أيضاً في وضع الخطة الاستراتيجية الاتحادية لإصلاح الرعاية الصحية. وفضلاً عن ذلك، تواصل منظمة الصحة العالمية أيضاً تعزيز المصالحة وذلك عن طريق الجمع بين الموظفين الفنيين في مجال الصحة من مختلف الفئات الإثنية على أساس منتظم. وواصل خبراء منظمة الصحة العالمية تدريب "أفرقة طب الأسرة"، وساعدوا السلطات المحلية على معالجة القضايا الرئيسية في مجال الصحة العامة، مثل السل، وفيرس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتطعيم، والصحة البيئية.

رابعاً - ملاحظات

٤٨ - تعكس التغييرات التي طرأت على ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على مدى العامين الماضيين اعترافاً بأهمية أنشطة بناء السلم من أجل أمن وحماية السكان، مع التركيز على إصلاح الشرطة المدنية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز النظام القضائي. وفي ظل هذه الخلفية، طرأ توسع على ولاية البعثة فيما يتعلق بإعادة تشكيل الشرطة بحيث شمل إجراء تحقيقات مستقلة في الإساءات المرتكبة ضد حقوق الإنسان من جانب الشرطة المحلية، وتحديد العقوبات التقنية والمؤسسية والسياسية التي تعوق قيام هيئة قضائية غير مسيسة وقادرة على تحقيق العدالة بصورة نزيهة ومحيدة. وكان الإسراع بتعيين خبراء قانونيين على درجة عالية من التأهيل لبرنامج تقييم النظام القضائي خطوة إيجابية جديدة بالملاحظة.

٤٩ - وسوف يتوقف ما تحرزه البعثة من تقدم في مهمتها الرئيسية المتعلقة بإصلاح الشرطة، إلى حد كبير، حسبما أشار إليه في قرار مجلس الأمن ١١٧٤ (١٩٩٨)، على نوعية أفراد قوة الشرطة وخبرتهم ومهاراتهم الفنية. والدعوة إلى توفير ضباط شرطة على درجة عالية من الكفاءة، والتي جرى تأكيدها تقريباً في جميع القرارات والوثائق المتعلقة بمؤتمر تنفيذ السلام، إنما هي تعبير عن السبيل الذي ينبغي أن تسلكه بعثات حفظ السلام المتعلقة بالشرطة بصورة أعم. ولا تزال قوة الشرطة الدولية في حاجة إلى ضباط من رتب عالية - بدءاً من قادة المناطق وقادة المراكز إلى مستشاري قوة الشرطة الدولية الذين يتواجدون في نفس المواقع مع قادة الشرطة المحلية - ممن تتوفر لديهم المهارات القيادية والإدارية اللازمة، وممن هم على دراية عالية بالممارسات الديمقراطية في مجال الشرطة. كما يحتاج مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة إلى

المزيد من المراقبين المؤهلين التابعين لقوة الشرطة الدولية للاضطلاع بعمليات التحقيقات المستقلة. ويلزم لوحدات التدريب التابعة لقوة الشرطة الدولية مراقبون ذوو خبرة في التعليم ووضع البرامج الدراسية. ومع ازدياد تحول البعثة إلى التركيز على توفير خدمات الشرطة المحلية في المجتمعات المحلية المتعددة الإثنيات، فإنه لا بد من زيادة مهارات الشرطة التقليدية لدى مراقبي قوة الشرطة الدولية من خلال تزويدهم بالخبرة في مجال تقييم السياسات ووضعها وفي مجال الإدارة العامة.

٥٠ - وشكل إدخال نظام لوحات الترخيص الموحدة في البوسنة والهرسك خطوة رئيسية لاتفاق الإطار العام للسلام. فالبلد لم يعد مقسما بصورة محددة إلى ثلاثة أقاليم عرقية منفصلة عن بعضها البعض. وزادت الحركة عبر خط الحدود المشترك بين الكيانين بأكثر من نسبة ١٠٠ في المائة، وأصبحت الآن التعاملات بين أفراد مختلف الطوائف أمرا شائعا. وهناك حاجة إلى تعزيز هذا التقدم المحرز نحو تشكيل دولة واحدة من المناطق التي تسيطر عليها الطوائف الثلاث. وقد طلب آخر اجتماع عقده المجلس التوجيهي لمؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لكسمبرغ (انظر S/1998/498) طلب من البعثة العمل على تسهيل إدخال نظام شرطة للحدود على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك. وستحل هذه القوة محل قوات الشرطة القائمة على أساس كل طائفة على حدة التي تسيطر حاليا على مساحات من الحدود الدولية للبوسنة والهرسك. وإذا ما نجح نشر هذه القوة فإنها ستؤدي إلى زيادة تعزيز البوسنة والهرسك كدولة وليس باعتبارها كيانين. وتعتزم البعثة تخصيص موارد هامة لهذا المشروع خلال الشهور القادمة والعمل بصورة وثيقة مع مكتب الممثل السامي، وقوة تثبيت الاستقرار، ومنظمة المساعدة الجمركية والضريبية لضمان الإسراع في تنفيذه. وفيما يتعلق بمشروع لوحات الترخيص، ستطلب المساعدة من الدول المجاورة لاتخاذ تدابير التنفيذ.

٥١ - والفترة قيد الاستعراض هي مثال على الظروف المعقدة التي تقوم البعثة في ظلها بتنفيذ ولايتها. وتواجه حكومتا الكيانين احتمال عودة اللاجئين من الخارج بأعداد كبيرة بمناسبة إجراء ثاني انتخابات وطنية في البوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب. وقد ساعدت الحملة الانتخابية المسؤولين على تضادي الضغوط الرامية إلى إعادة تشكيل خدمات الشرطة على أساس تعدد الإثنيات، الأمر الذي يعد شرطا أساسيا لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم، وبخاصة في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفعلية لفئة إثنية أخرى. ويعد تعاون البعثة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة تثبيت الاستقرار ومكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أمرا أساسيا لإحراز تقدم نحو هذه الأهداف المترابطة. وكما فعلت في الماضي، فإنني أشدد على أن الدعم القوي والمستمر لقوة تثبيت الاستقرار سيظل ذا أهمية حاسمة في توفير ترتيبات الأمن الكافية لكي يكلل تنفيذ ولاية البعثة بالنجاح. وإنني أيضا أناشد حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن تقديم تأييدها الكامل لما تبذله البعثة من جهود لتنفيذ الولاية المنوطة بها بموجب المرفق ١١ من اتفاق دايتون القاضي بإنشاء خدمات شرطة متعددة الإثنيات في كل من الاتحاد وفي جمهورية صربسكا.

المرفق

تكوين قوة الشرطة الدولية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

٣٥	الاتحاد الروسي
٣٣	الأرجنتين
١٥٠	الأردن
٥٩	اسبانيا
٥	استونيا
١٦٣	ألمانيا
٢٢	إندونيسيا
٣٦	أوكرانيا
٣٥	ايرلندا
٣	ايسلندا
٢٣	إيطاليا
٩٦	باكستان
٦٠	البرتغال
٤١	بلغاريا
٣١	بنغلاديش
٣٢	بولندا
٣	تايلند
٢٧	تركيا
٢	تونس
٤٠	الدانمرك
١٠	رومانيا
١٨	السنغال
٥٠	السويد
٢	سويسرا
٢٩	شيلي
١٠٠	غانا
١٢٥	فرنسا
٢٧	فنلندا
٧	فيجي
٢٩	كندا

١١	كينيا
٤٧	ماليزيا
٣٤	مصر
٧٠	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
٢٤	النرويج
٣٨	النمسا
٤١	نيبال
١٩	نيجيريا
١٠٦	الهند
٣٥	هنغاريا
٥٤	هولندا
١٩٣	الولايات المتحدة الأمريكية
١٥	اليونان
<u>١ ٩٨٠</u>	<u>المجموع</u>

يتغير عدد مراقبي الشرطة المدنيين حسب التناوب الجاري للوحدات.

— — — — —